● أخبار قصيرة

تونس تطلق سراح ٣ سياسيين

أطلقت السلطات التونسية، سراح ٣ سياسيين بينهم وزير سابق كان قياديا سابقا في حركة "النهضة"، وذلك بعد ٦ أشهر من توقيفهم.

قال رئيس حزب "العمل والإنجاز" في تونس، عبد اللطيف المكي، في منشور له على موقعه بفيسبوك:" إنه "تم إطلاق سراح محمد بن سالم، وأحمد العماري، وعلي اللافي، مع شرط الإقامة بمدينة قابس (جنوب)، بانتظار إغلاق الملف (القضية) وإنصافهم".

يذكر أن "بن سالم" هو قيادي سابق في حركة النهضة، ووزير سابق وحاليا عضو بحزب "العمل والإنجاز"، والعماري نائب سابق في البرلمان وقيادي بحركة "النهضة"، في حين أن اللافي ناشط سياسي.

ولم يصدر تعليق فوري من السلطات التونسية بشأن ما أعلنه المكي حتى الآن.

كان حاكم التحقيق في محكمة قابس، قد قضى بسجن بن سالم والعماري واللافي بتهم "اجتياز الحدود دون رخصة وحيازة عملة صعبة وإثراء دون سبب".

وتولى بن سالم منصب وزير الفلاحة بين ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ ويناير/كانون الثاني ٢٠١٤ في حكومتي محمد الجبالي وعلي العريض، كما فاز بمقعد في البرلمان بانتخابات عام ٢٠١٤.

تبادل بيانات لاذعة بين مصر وإثيوبيا

أصدرت وزارة خارجية إثيوبيا بيانا ألقت فيه اللوم على الجانب المصري، لتقويضها المفاوضات الثلاثية الحالية بشأن سد النهضة ومطالبتها بحصص المياه الإستعمارية .

وقالت الخارجية الإثيوبية في بيانها: "استضافت إثيوبيا الجولة الثانية من المفاوضات الثلاثية بين إثيوبيا والسودان ومصر في الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٣. وبدأت هذه الجولة من المحادثات بتفاؤل بشأن إحراز تقدم وتضييق الخلافات بشأن القضايا العالقة".

وأشارت إلى أن "الدول الثلاث تمكنت من إحراز تقدم في تحديد القضايا ذات التقارب المحتمل. كما تم الاتفاق على مواصلة المفاوضات الثلاثية في أكتوبر ٢٠٢٣ في القاهرة، مصر".

هذا وقد سبق الجانب المصري قبل يومين في إصدار بيان ،قالت فيه:"إن الجولة التفاوضية التي جمعت مصر والسودان وإثيوبيا في أديس أبابا لمناقشة قضية سد النهضة انتهت دون أن تسفر عن أي تقدم يُذكر، متهمة إثيوبيا بـ"التراجع عن توافقات سابقة".

وأضافت الوزارة -في بيان على حسابها على فيسبوك- أن الجلسة شهدت تراجع إثيوبيا عن عدد من الاتفاقيات السابقة التي تم التوصل إليها بين الدول الثلاث، مشيرة إلى أن إثيوبيا مستمرة برفضها لكل الحلول الوسط التي تم طرحها وكذلك للترتيبات الفنية المتفق عليها دوليا.

فيما يزور وزير السياحة الإسرائيلي السعودية

استطلاع للرأي: السعوديون يرفضون التطبيع

توصّل استطلاعٌ للرأي العام السعودي أجراه معهد "واشنطن" لدراسات الشرق الأدنى الأميركي إلى أنّ أقليةً سعودية تدعم تطبيع المملكة مع كيان الاحتلال الصهيوني، لكنّها متراجعة.

واستند تحليل المعهد إلى نتائج استطلاعٍ أجري في آب/أغسطس الماضي بتكليفٍ من معهد "واشنطن"، وتنفيذ شركة استطلاعاتٍ تجارية إقليمية مستقلة، ونُشر بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر الجاري، وأوضح المعهد أنّه عكف خلال السنوات الماضية على إجراء استطلاعاتٍ للرأي العام السعودي تتعلّق بشأن ملف التطبيع.

الملاحظ في النتائج أنّ نسبة تأييد التطبيع كانت في تراجعٍ على مر السنوات، إذ ينشر المعهد هذا العام استطلاع الرأي في سياق "وجود أقليةٍ مؤيدة للتطبيع"، لكنّ الصياغة تخفي أنّ هذه النسبة متراجعة عن استطلاعات الرأي السابقة، التي يُضاف إليها عدم تعويل الرأي العام السعودي على الضمانات الأميركية أو حتى العلاقات مع الولايات المتحدة.

وتراجعت نسبة الموافقين من المجتمع السعودي على إقامة علاقات تجارية مع الكيان الصهيوني، وذلك حتى من دون إبرام اتفاقٍ رسمي معها.

وأفاد نحو ثلث المشاركين في استطلاع معهد "واشنطن" بأنّهم سيوافقون على ما يتعلّق بـ"بعض الخطوات الأولية التي لا ترقى إلى مستوى العلاقات الرسمية"، وحدّدوا قبولهم بخطوة "التعاون مع شركات التكنولوجيا "الإسرائيلية" في مسائل مثل تغير المناخ وأمن الفضاء الإلكتروني وإدارة الموارد المائية"، وذلك تراجعًا عن نسبة ٤٠٪ التي تمّ تسجيلها في استطلاعات المعهد خلال السنوات الثلاث الماضية.

وتجاوزت نسبة الموافقة بين البالغين السعوديين ٣٣٪ مِن مجموع المُستطلَعة آراؤهم ما دون ٣٠ عامًا، إذ وصلت نسبة أولئك الأكبر سنًا إلى ٢٨٪.

وبخصوص نسبة الذين وافقوا على دعوة "رئيس وزراء الكيان الصهيوني لحضور مؤتمرٍ دولي في السعودية"، بلغت النسبة ٧٪.

حركة "لنغادر البلاد معاً".. تُرعب كيان الاحتلال

كشفت إحصائيات صهيونية أنه بعد شهرين من بدء الحرب الأوكرانية، عاد نحو ١٨٠٠ يهودي روسي من أصل ٥٦٠٠ استفادوا من قانون العودة، مُتوجّهين إلى موسكو بصحبة جوازات سفرهم الصهيونية.

شهد الكيان الصهيوني خلال السنوات الأخيرة تزايداً لافتاً في نسب الهجرة العكسية لليهود نحو الخارج، على خلفية عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، والذي تسبّبت به بالدرجة الأولى انتفاضة الشعب الفلسطيني ومقاومته المتواصلة على امتداد الأراضي المحتلة في العامين ١٩٦٧ و١٩٤٨.

ولم تُفلح حتى تاريخه سياسات الترغيب والترهيب الإسرائيلية في منع تنامي هذه الظاهرة الخطيرة، التي تهدّد بقاء الكيان واستمراره، بتضافرها مع عوامل سياسية وأمنية واقتصادية عديدة.

وهذه الهجرة "الانحدارية" (يورديم) دقّت جرس الإنذار لدى قادة الكيان السياسيين والعسكريين وخبرائه الاستراتيجيين، على الرغم من محدودية الأثر الذي أحدثته حتى الآن، إذ برزت عوامل قد تُسهم في توسيع انعكاسات تلك الظاهرة وتعميقها في المدى المنظور أو المتوسط.

ومن أبرز العوامل المؤثّرة، قيام حركة "لنغادر البلاد معاً" الصهيونية، والتي نشطت منذ أواخر العام الماضي في دعم الصهاينة الراغبين في الهرب من الكيان المهدّد بالتدمير الخارجي أو التفكّك الداخلي، و"الاستيطان" في الولايات المتحدة الأميركية ودول أخرى أكثر أمناً (تمّ تحديد ٢٦ دولة).

وفي نشأة حركة "لنغادر البلاد معاً" الجديدة نقطتان لافتتان؛ أُولاهما، أنّ أحد مؤسّسي هذه الحركة هو رجل الأعمال الصهيوني مردخاي كاهانا، الذي نشط تاريخياً في جلب المستوطنين الصهاينة إلى فلسطين. أمّا اليوم، فقد بات مقتنعاً بأنه أخطأ في تحديد الهدف والوجهة، ولا بدّ من الرحيل عن "أرض الميعاد". ولأنه مُصمّم على تحقيق هدفه كما هو في السابق، فقد عَرَضَ مردخاي مزرعته في أميركا على زبائنه من أجل الاستيطان، مُعلّلاً ذلك بالخطر المحدِق الذي يحيط بكيان الاحتلال، إثرَ تحالف رئيس وزراء الكيان بنيامين نتنياهو مع الأحزاب اليمينية المتطرّفة، ما يُنذر بتحوّل الكيان الصهيوني إلى كيان متطرّف.

إذاً، تهدف حركة "لنغادر البلاد معاً"، بحسب تغريدات الأشخاص المؤسّسين لها، إلى تشجيع الصهاينة على الهجرة العكسية، ونقل ما يقارب عشرة آلاف صهيوني من فلسطين المحتلة إلى الولايات المتحدة الأميركية كمرحلة أولى، وصولاً إلى مرامها المنشود، ألا وهو إيجاد الوطن البديل للصهاينة بعدما تدهورت الأوضاع السياسية والأمنية داخل "دولة" الاحتلال.

والسبب الآخر لتأسيس الحركة هو حالة الانقسام الداخلي والمجتمعي داخل الكيان، لأنّ هناك صراعاً طبقياً ملحوظاً هناك. وواهمٌ من يظن أنّ لدى الصهاينة مجتمعاً مثالياً؛ بل هو مجتمعٌ مُتفكّك ومتآكل، يعيش على التمييز العِرقي بين يهود أوروبا وروسيا من جهة، ويهود الفلاشا ذوي البشرة السوداء، الذين يخرجون في تظاهراتٍ حاشدة، يطالبون فيها بإعطائهم الحقوق ذاتها التي يتمتّع بها الآخرون، من جهة أخرى. ومن ثمّ، فإنّ هذه "الكراهيّة الأخويّة" هي التي دفعت مردخاي كاهانا، حسب قوله، إلى تأسيس الحركة.

الهجرة المعاكسة المتصاعدة تُقلق الكيان الصهيوني

في إطار الهجرة المعاكسة التي تنشط حركة "لنغادر البلاد معاً" لتوسيعها وتفعيلها بشكل علني، ولأوّل مرّة في تاريخ الكيان، كشفت إحصائيات الصهيوني أنه بعد شهرين من بدء الحرب الأوكرانية، عاد نحو ١٨٠٠ يهودي روسي من أصل ٥٦٠٠ استفادوا من قانون العودة، مُتوجّهين إلى موسكو بصحبة جوازات سفرهم الصهيونية.

يعني ذلك أن ثلث مَن وصلوا كيان الاحتلال من اليهود الروس سارعوا إلى المغادرة. وفي أعقاب انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، التي تمخّض عنها تنصيب الحكومة الأكثر تطرّفاً في تاريخ الكيان، تصاعد طلب الصهاينة للحصول على جنسيات أوروبية، وسُجِّل أعلى معدّل لتقديم الصهاينة على الجنسية الفرنسية، بزيادة نسبتها ١٣ ٪. ولوحظت أيضاً زيادة في نسبة طلبات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي عموماً، إذ سجّلت السلطات في البرتغال زيادة ٦٨ ٪ في طلبات الجنسية من الصهاينة، وسجّلت السلطات البولندية والألمانية زيادة ١٠ ٪ في الطلبات خلال المدة نفسها.

توازياً، وحسب بيانات وزارة الهجرة والاستيعاب الصهيونية، والوكالة اليهودية، فقد انخفضت الهجرة إلى فلسطين بشكلٍ حادٍّ في النصف الأول من العام الجاري، حيث تراجعت نسبة استقدام اليهود بنحو ٢٠ ٪ من أميركا وأوروبا.

ووفقاً لتقديرات المحلّلين، فإنّ ذلك يعود إلى تصاعد التوتّر الأمني والمقاومة الفلسطينيّة في الضفة الغربية المحتلة، الذي تسبّب في مقتل ٢٩ صهيونياً، أغلبهم من المستوطنين وجنود الاحتلال؛ بالإضافة إلى خطة حكومة بنيامين نتنياهو تجاه التعديلات في الجهاز القضائي؛ وهو ما جعل "إسرائيل" وجهة غير مرغوبة للهجرة.

ووفقاً لهذه البيانات، بدأ عدد ضخم من الصهاينة بالفعل عملية الانتقال إلى إسبانيا والبرتغال والولايات المتحدة، وحتى ألمانيا. يُشار هنا إلى أن "عدوى" الهجرة المعاكسة والفرار من الكيان باتت تطال فئات مختلفة، طبقياً وعِرقياً، وليس فقط الفئات المهمّشة أو الفقيرة، وصولاً إلى أصحاب الرساميل الكبيرة والشركات وذوي الاختصاصات العلميّة والطبيّة العالية، كما تؤكد الإحصائيات الرسمية وغير الرسمية.

وزير السياحة الإسرائيلي في السعودية

من جانب آخر قال وزير السياحة لدى حكومة الاحتلال الإسرائيلي، حاييم كاتس، في مقابلة من الرياض مع "القناة ١٢" الإسرائيلية إنّه دخل إلى السعودية من "البوابة الرئيسية"، مشيراً إلى أنّ المملكة استقبلته "استقبالاً حاراً"، حسب زعمه.

وأعرب كاتس عن أمله في أن يأتي مسؤولون إسرائيليون رسميون وغير رسميين إلى السعودية بسرعة.

> نسبة تأييد التطبيع في المملكة كانت في تراجعٍ على مر السنوات

قرار بتوقيف ٨ مسؤولين في ليبيا بسبب كارثة السيول

أعلنت النيابة العامة في الشرق الليبي توقيف ثمانية مسؤولين، وذلك إثر تصاعد الأصوات الغاضبة المطالبة بالتحقيق وتحديد المقصرين في كارثة السيول التي حصدت أرواح آلاف الأشخاص في مدينة درنة. وقرر النائب العام في درنة حبس ٨ مسؤولين، بينهم عميد بلدية المدينة عبد المنعم الغيثي احتياطيا لتقصيره في إدارة الأموال المخصصة لإعادة إعمار المدينة وتنميتها. اظهرت الارض الليبية ما اخفي عن الليبيين، فالدمار الذي خلفه الاعصار دانيال في درنة شرقي البلاد، فتح تساؤلات كثيرة وكبيرة حول الفساد المستشري في ليبيا. النيابة العامة في الشرق أصدرت أوامر بالحبس الاحتياطي على ثمانية مسؤولين محليين، وذلك إثر تصاعد الأصوات الغاضبة المطالبة بالتحقيق وتحديد المقصرين في كارثة السيول التي حصدت أرواح آلاف الأشخاص في مدينة درنة.

ومن بين المسؤولين الموقوفين عميد بلدية المدينة عبد المنعم الغيثي، وذلك لتقصيره في إدارة الأموال المخصصة لإعادة إعمار المدينة وتنميتها. كما طال قرار التوقيف كلا من رئيس هيئة الموارد المائية السابق وخلفه، ومدير إدارة السدود وسلفه، ورئيس قسم السدود في المنطقة الشرقية، ورئيس مكتب الموارد المائية.

وفي نفس الاتجاه اكدت لجنة السياسات بالمجلس الأعلى للدولة للمبعوث الأممي في ليبيا عبد الله باتيلي، مطالبة المجلس بتحقيق دولي شامل في أسباب انهيار سدي درنة. وشددت اللجنة على ضرورة الإسراع في توفير الرعاية الصحية اللازمة والإعانة الدولية في هذا الشأن للتخفيف من وطأة الكارثة.

ومصرع ١١ في الفيضانات

عدد قياسي للنازحين بسبب الحرب في السودان

قالت مصادر حكومية سودانية إن ١١ شخصا لقوا مصرعهم في مناطق عدة بولاية نهر النيل شمالي البلاد جراء السيول والأمطار، بينما وصل عدد النازحين داخليا بسبب المعارك إلى ما يقرب من ٧,١ ملايين شخص، وهو ما يتجاوز عدد النازحين في أي دولة أخرى حول العالم.

وفي ولاية جنوب دارفور غمرت مياه الأمطار أجزاء واسعة من مخيم للنازحين بمدينة نيالا فضلا عن بعض أحياء المدينة.

ويواجه النازحون مخاطر سوء التغذية والفيضانات ولدغات العقارب ويعتمدون على مساعدات الإغاثة الهزيلة للبقاء على قيد الحياة مع تقلص مساعدات المجتمعات التي تستضيفهم بشكل متزايد.

وتشير أرقام الأمم المتحدة إلى نزوح أكثر من ٥,٢٥ ملايين نسمة من سكان السودان البالغ عددهم ٤٩ مليونا منذ اندلاع القتال.

وتعتمد البلاد الآن على ما تبقى من موارد ضئيلة لدعم السكان النازحين داخليا الذين يصل عددهم إلى ما يقرب من ٧,١ ملايين شخص، إذا أضفنا إليهم المشردين بسبب الصراعات السابقة، وهو ما يتجاوز عدد النازحين في أي دولة أخرى حول العالم.

معارك مستمرة

عسكريا، استهدف الجيش السوداني مواقع لقوات الدعم السريع وبغارات بالطائرات المسيرة، في عدد من الأحياء شرق النيل، من بينها الجريف شرقي العاصمة، والمدينة الرياضية وحي المجاهدين جنوبي الخرطوم.

كما قصف الجيش بالمدفعية أهدافا لقوات الدعم السريع وسط غربي مدينة أم درمان، والخرطوم بحري. تزامنا مع هذه الغارات، تحدثت مصادر محلية عن إطلاق قوات الدعم السريع للرصاص بكثافة ولساعات، من أسلحة المضادات الأرضية التابعة لها.

وليس بعيدا عن ساحة المعركة، مددت حالة الطوارئ لمدة شهر بولاية الجزيرة المتاخمة للعاصمة الخرطوم من الجنوب، وهي الولاية التي تستضيف مئات الآلاف من الفارين من الحرب، رغم تمركز قوات الدعم السريع في شمالها، حيث يصنف هذا الجزء من الولاية منطقة عمليات حربية.